جامعة الدفاع للدراسات العسكرية

كلية الدفاع الوطني

الدورة (٢٣)

الهيئات المستقلة وأثرها على ادارة الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ (رؤية مستقبلية)

رسالة تقدم بها

الباحث

فارس عبد الستار خضر حسين المولى

إلى مجلس عمادة كلية الدفاع الوطني – جامعة الدفاع للدراسات العسكرية وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في التخطيط الاستراتيجي للأمن الوطني

إشراف

الاستاذ الدكتور

خميس ادهام حميد

١٤٤١ هـ ٢٠٢٠م

المستودع الرقمي العراقي للأطاريح والرسائل الجامعية
www.iqdr.iq

إقرار المشرف

أشهد ان اعداد هذه الرسالة الموسومة بـ (الهيئات المستقلة واثرها على ادارة الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ - رؤية مستقبلية) ، قد جرت تحت اشرافي في كلية الدفاع الوطني ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في (التخطيط الاستراتيجي للأمن الوطني) .

الأستاذ الدكتور
خميس دهام حميد
٢٠٢٠/٧/٤

توصية رئيس الهيئة التدريسية

بناءً على توصية المشرف ارشح هذه الرسالة للمناقشة .

اللواء البحري الركن
احمد عمران عبد
رئيس الهيئة التدريسية
٢٠٢٠/٧/٤

المستودع الرقمي العراقي
للأطاريح والرسائل الجامعية
www.iqdr.iq

كليـــة الدفـــاع الوطنـــي

دورة الدفاع الوطني الرقم (٢٣)

قرار لجنة المناقشة

اجتمعـــت اللجنـــة المؤلفـــة بموجـــب قـــرار مجلـــس كليـــة الـــدفاع الـــوطني الـــرقم (١) لســـنة ٢٠٢٠ لمناقشة رسالة الماجستير للدارس السيد **(فارس عبد الستار خضر حسين)** الموسومة **(الهيئات المستقلة واثرها علـى ادارة الدولـة العراقيـة بعـد عـام ٢٠٠٣ - رؤيـة مسـتقبلية)** فـي الساعة (١٠٠٠) مـن يـوم (السبت) الموافق (٢٢ / ٨ / ٢٠٢٠) وقد اخذت اللجنة بنظر الاعتبار الجهود العلمية المبذولة من قبل الدارس واستخدامه المراجـع ودفاعـه واسـلوب بحثـه والنتـائج التـي توصـل اليهـا وقـررت اسـتناداً الـى المـادة (١٦ / اولا/أ) من قانون الجامعة الرقم / ٤ لسنة ٢٠١٦ بما يأتي .

قرار اللجنة

تقبول الرسالة لاستيفائها شروط مناقشة الماجستير
من النظام الداخلي للدراسات العليا
نقبل الرسالة

أ .م. د فرح ضياء حسين
عضواً

أ .م. د عمر جمعة عمران
عضواً

أ . د خميس دهام حميد
عضواً ومشرفاً

أ. د ماجد محي عبد العباس
رئيس اللجنة

اللواء الطيار الركن
عقيل مصطفى مهدي
عميد كلية الدفاع الوطني
٢٠٢٠/٨/

المستودع الرقمي العراقي
للاطاريح والرسائل الجامعية
www.iqdr.iq

جدول المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية القرانية	
الاهداء	
المقدمة	(أ – هـ)

الفصل الأول **الهيئات المستقلة : دراسة في الماهية والمفهوم**	(١-٤٣)
المبحث الأول : الهيئات المستقلة دراسة مفاهيمية	(١-١٤)
المطلب الأول: مفهوم الهيئات المستقلة لغة واصطلاحا	(٢-٩)
المطلب الثاني : لمحة تاريخية عن الهيئات المستقلة	(١٠-١٤)
المبحث الثاني : الهيئات المستقلة في العراق بعد ٢٠٠٣ و أساسها التشريعي	(١٤-٢٥)
المطلب الأول : نشأة الهيئات المستقلة في العصور الحديثة	(١٥-١٧)
المطلب الثاني : الهيئات المستقلة وأساسها التشريعي قبل و بعد ٢٠٠٣	(١٧-٢٤)
المبحث الثالث : أنواع الهيئات المستقلة	(٢٥-٤٢)
المطلب الأول : أنواع الهيئات المستقلة من حيث الاختصاص والعمل	(٢٦-٣٩)
المطلب الثاني : طبيعة الهيئات المستقلة من حيث المدة	(٤٠-٤٢)
الفصل الثاني **هيكلية الهيئات المستقلة في العراق**	(٤٣-٨٤)
المبحث الأول : المفوضية العليا لحقوق الانسان	(٤٣-٦٥)
المطلب الأول : نشأة وتأسيس المفوضية العليا لحقوق الانسان	(٤٤-٤٩)
المطلب الثاني : آلية اختيار أعضاء المفوضية العليا لحقوق الانسان	(٤٩-٥٢)
المطلب الثالث : الشروط الواجب توفرها في مرشح عضو المفوضية العليا لحقوق الانسان	(٥٢-٦١)
المطلب الرابع : آلية انتخاب رئيس المفوضية و نائبه	(٦١-٦٥)
المبحث الثاني : مهام مفوضية حقوق الانسان واختصاصاتها	(٦٥-٧٣)
المطلب الأول : مهام واختصاصات المفوضية	(٦٥-٦٧)

المستودع الرقمي العراقي للاطاريح والرسائل الجامعية
www.iqdr.iq

المطلب الثاني : مجلس المفوضية	(٦٧-٦٩)
المطلب الثالث : رئيس المفوضية ونائبه	(٦٩-٧٣)
المبحث الثالث : آلية اتخاذ القرارات في مفوضية حقوق الانسان	(٧٣-٨٠)
المطلب الأول : اجتماعات مجلس المفوضية	(٧٣-٧٥)
المطلب الثاني : النصاب اللازم للانعقاد	(٧٥-٧٩)
المطلب الثالث : الأمور التي تعرض على المجلس	(٧٩-٨٠)
المبحث الرابع : طرق الطعن و الاعتراض على القرارات	(٨١-٨٤)
المطلب الأول : قرارات مفوضية حقوق الانسان	(٨١-٨٢)
المطلب الثاني : الطعن و الاعتراض على القرارات وجهات الطعن	(٨٢-٨٤)
الفصل الثالث **المفوضية العليا المستقلة للانتخابات**	(٨٥-١٥٢)
المبحث الأول : صلاحيات المفوضية و اختصاصاتها	(٨٥-١٠٠)
المطلب الأول : نشأة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات	(٨٦-٩٧)
المطلب الثاني : الإدارة الانتخابية	(٩٧-١٠٠)
المبحث الثاني : آلية اتخاذ القرارات في المفوضية	(١٠١-١٠٧)
المطلب الأول : الجهة المخولة بإصدار القرارات و الية إصدارها	(١٠١-١٠٣)
المطلب الثاني : طرق الطعن و الاعتراض على قرارات المفوضية	(١٠٤-١٠٧)
المبحث الثالث : الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة	(١٠٨-١٣١)
المطلب الأول : نشأة هيئة المساءلة والعدالة وتكوينها	(١٠٨-١١٧)
المطلب الثاني : الأساس التشريعي وهيكل الهيئة والمؤسسات الساندة لها	(١١٧-١١٩)
المطلب الثالث : هيكلية الهيئة الوطنية للمساءلة والعدالة	(١١٩-١٢٦)
المطلب الرابع : دوائر الهيئة العليا للمساءلة والعدالة	(١٢٦-١٣١)
المبحث الرابع : اختصاصات الهيئة الوطنية للمساءلة والعدالة وصلاحياتها	(١٣١-١٥١)
المطلب الأول : مهام وواجبات واهداف الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة	(١٣١-١٤٢)
المطلب الثاني : قرارات الهيئة العليا للمساءلة و العدالة	(١٤٢-١٥١)
الفصل الرابع **معايير استقلال الهيئات وأثرها في بناء الدولة العراقية**	(١٥٢-٢١٢)
المبحث الاول: سمات وخصائص الهيئات المستقلة ومحدداتها	(١٥٣-١٧٧)

المستودع الرقمي العراقي
للاطاريح والرسائل الجامعية
www.iqdr.iq

المطلب الأول : سمات الهيئات المستقلة وخصائصها	(١٥٣-١٥٧)
المطلب الثاني : محددات الهيئات المستقلة على المستوى الداخلي	(١٥٧-١٧١)
المطلب الثالث : العلاقة بين الهيئات المستقلة و السلطة التنفيذية	(١٧١-١٧٧)
المبحث الثاني : الهيئات المستقلة و تأثير جماعات الضغط و الأحزاب السياسية	(١٧٨-١٩٧)
المطلب الأول : جماعات المصالح و الأحزاب السياسية	(١٧٨-١٨٢)
المطلب الثاني : محددات الهيئات المستقلة على المستوى الخارجي	(١٨٢-١٨٨)
المطلب الثالث : الهيئات المستقلة و المحددات الدولية	(١٨٨-١٩٧)
المبحث الثالث : الرقابة على الهيئات المستقلة	(١٩٧-٢١١)
المطلب الأول : الرقابة السياسية	(١٩٧-٢٠٥)
المطلب الثاني : الرقابة القانونية	(٢٠٥-٢١١)
الفصل الخامس **الهيئات المستقلة و أثرها في مستقبل بناء الدولة**	(٢١٢-٢٦٦)
المبحث الأول : المفوضية العليا لحقوق الانسان واثرها في واقع و مستقبل الدولة العراقية	(٢١٢-٢٢٢)
المطلب الأول : مفوضية حقوق الانسان وأثرها في المستوى الرسمي الحكومي	(٢١٢-٢١٨)
المطلب الثاني : مفوضية حقوق الانسان و أثرها في المستوى غير الحكومي	(٢١٨-٢٢٢)
المبحث الثاني : المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وأثرها في واقع و مستقبل الدولة العراقية	(٢٢٢-٢٤٢)
المطلب الأول : الاثار الخارجية في عمل مفوضية الانتخابات	(٢٢٣-٢٣٢)
المطلب الثاني : المؤثرات الداخلية في عمل مفوضية الانتخابات	(٢٣٢-٢٤١)
المبحث الثالث : الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة وأثرها في واقع ومستقبل الدولة العراقية	(٢٤٢-٢٦٦)
المطلب الأول : هيئة المساءلة و العدالة وأثرها في المستوى السياسي	(٢٤٢-٢٤٧)
المطلب الثاني : المساءلة و العدالة و اثرها على مؤسسات الدولة العراقية (الجانب الرسمي)	(٢٤٧-٢٥٢)

المستودع الرقمي العراقي للاطاريح والرسائل الجامعية
www.iqdr.iq

المطلب الثالث : المساءلة و العدالة و تأثيرها في المستوى غير الرسمي (النقابات و الاتحادات و الجمعيات)	(٢٥٢-٢٥٧)
المطلب الرابع : الهيئات المستقلة و تأثيرها في المصالح الوطنية	(٢٥٧-٢٦٣)
المطلب الخامس : مستقبل الهيئات المستقلة	(٢٦٣-٢٦٦)
الخاتمة	(٢٦٧-٢٧١)
المصادر و المراجع	(٢٧٢-٢٩٠)

المستودع الرقمي العراقي
للأطاريح والرسائل الجامعية
www.iqdr.iq

المقدمـــة

المستودع الرقمي العراقي
للاطاريح والرسائل الجامعية
www.iqdr.iq

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة :

تعد الهيئات المستقلة بوجه عام من الجهات الساندة للوزارات في كثير من الدول ووجدت انواعا من الهيئات في العراق بعد ٢٠٠٣ ، فبعض منها هيئات ذات صفة ذائمة وثابتة وهناك هيئات ذات صفة انتقالية تنتهي بوقت معلوم ، و أثيرت حول تلك الهيئات تساؤلات عديدة ، هذه التساؤلات بحاجة الى دراسة من حيث وصفها القانوني وطريقة تشكيلها و طبيعة عملها ، و الاهم من ذلك التساؤل الجوهري عن طبيعة الأثر المباشر و غير المباشر لهذه الهيئات في واقع و مستقبل الدولة العراقية المعاصرة ؟ وهل هذا الأثر ايجابي أم سلبي ؟ و هل هذه الهيئات على وتيرة واحدة ؟ وهل طبيعة عملها اداري اجرائي أم هناك هيئات طابعها قانوني و سياسي أو التداخل بين الاثنين ؟ وهل هذه الهيئات دائمية أم وقتية ؟ واذا كانت هيئات وقتية ماهي مدة بقائها ؟ واذا كانت انتقالية و مؤقتة ماهي مبررات وجودها ؟

أهمية الدراسة :

تتأتى أهمية الدراسة من كون الهيئات المستقلة في العراق أخذت اهتمام الكثير من المعنيين بالشأن السياسي والقانوني اضف الى ذلك أهمية ما تلعبه هذه الهيئات من دور كبير على الصعيد الإداري والسياسي بحيث أصبحت الهيئات المستقلة مكملة لنشاط الدولة و نظامه السياسي ، فلا تكتمل العملية الديمقراطية بدون إدارة ناجحة و حيادية تتولى إدارة الانتخابات ولا يستكمل النظام الديمقراطي بدون مراعاة حقوق الانسان وحرياته وتعزيز وترسيخ التجربة الديمقراطية .

هدف الدراسة :

تسعى الدراسة الى تسليط الضوء على الهيئات المستقلة من حيث ظهورها وأسباب نشأتها كما تسعى الدراسة الى تناول نماذج من الهيئات بشيء من التفصيل من حيث صلاحياتها و المهام المناطة بها و اليات عملها ومرجعيات هذه الهيئات وأثرها في ادارة الدولة العراقية .

المستودع الرقمي العراقي للاطاريح والرسائل الجامعية
www.iqdr.iq

صعوبات الدراسة :

حتما لكل بحث صعوبات تجابه اي باحث و يحتاج لتجاوزها الصبر و المتابعة و لعل من اهم الصعوبات التي واجهت الباحث عند الاعداد و الكتابة هي الاوضاع السياسية العامة للبلد و التي رافقت هذه الدورة منذ بدايتها فضلا عن قلة من كَتَب في موضوع الهيئات المستقلة على المستوى العراقي وحتى العربي كونها تجربة حديثة و خاصة بالنسبة للعراق إذ لا يتجاوز عمر كثير من الهيئات بضع سنوات ورافق هذه الحَدَاثة في الهيئات المستقلة قلة المصادر و كذلك عدم وجود رؤية واضحة من الدولة للهيئات المستقلة بالاضافة الى عدم استقرار اغلب الهيئات و كانت خاتمة هذه الصعوبات هو الوباء العالمي (كورونا) الذي حَدَدَ كثيرا من حركتنا و نحن في ادق مرحلة من مراحل اعداد البحث و لكن لله الحمد و المنة بالصبر و مساعدة عدد من الاخوة من داخل الكلية و خارجها تمكننا من اعداد البحث على الرغم من الصعوبات .

إشكالية الدراسة :

تنبع إشكالية البحث و تحديدا في العراق كون هذه الهيئات أثارت جدلا قانونيا وسياسياً و قضائيا و فقهيا خاصة ان الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ قد نصّ عليها لأول مرة إذ لم تنص الدساتير السابقة عليها بهذا التفصيل ومن وجهة نظر الباحث لم يأخذ هذا الموضوع نصيباً كافياً في الدراسات و البحث وبالذات في العراق لهذا تم التركيز في البحث على النظام القانوني للهيئات المستقلة الذي أحدث خلال نشاطها كثيراً من المشكلات كان ابرزها الصراع بين السلطة التشريعية والتنفيذية في مسالة الاشراف عليها ، وتحديد الجهة التي ترتبط بها هذه الهيئات سيما وان النصوص الدستورية و القانونية جاءت بمصطلحات غير دقيقة وغير واضحة فضلا عن مدى استقلاليتها على المستوى الدستوري والقانوني و محاولة وضع الحلول بشأن استقلاليتها بالاستعانة باراء من سبقنا في هذا المجال من الدول واراء الفقهاء والقرارات القضائية.

فرضية الدراسة :

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها (أنّ الهيئات المستقلة في العراق بحاجة الى إعادة صياغة من حيث القوانين و من حيث معايير الاستقلالية ، وهناك ضرورة لتقييم الدولة لهذه

المستودع الرقمي العراقي للاطاريح والرسائل الجامعية
www.iqdr.iq

الهيئات واذا ما أرادت النخبة السياسية ان تسير نحو خطوة مهمة تجاه ترسيخ الديمقراطية وتحقيق الغرض الذي أنشأت من اجله وهو تعزيز الديمقراطية وحماية حقوق الانسان وتعزيز الوحدة الوطنية بين مكونات المجتمع العراقي وتحقيق المصالحة الوطنية المنشودة ولا بد من تفعيل هذه الهيئات لإسناد الوزارات ومحاولة انهاء الهيئات الانتقالية منها) .

منهجية الدراسة :

اعتمدت الدراسة على اكثر من منهج حسب طبيعة الموضوع وحيثياته ، إذ اعتمدنا المنهج القانوني في الاشارة الى العديد من القوانين التي لها علاقة بالهيئات و كذلك المنهج المقارن من خلال المقارنة بين بعض الأنظمة التي استحدثت هذه الهيئات قبل العراق وكذلك المقارنة بين هيئة و اخرى من حيث قانونها و اليات عملها و طرق اختيار اعضاؤها و بين الهيئات الوطنية في الدول الاخرى فضلا عن استعمال المنهج التحليلي لتحليل عدد من الاراء والافكار الواردة حول طبيعة هذه الهيئات و الاشكاليات التي ترد حولها .

الدراسات السابقة :

١- هشام جميل كمال أرحيم بعنوان : الهيئات المستقلة و علاقتها بالسلطة التشريعية في العراق (دراسة مقارنة) أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية القانون جامعة تكريت سنة ٢٠١٢ م ، بالرغم من اهمية هذه الدراسة الا ان طابعها يتناول موضوع محدد و هو علاقة هذه الهيئات بالسلطة التشريعية .

٢- اقبال ناجي سعيد العزاوي بعنوان : النظام القانوني للهيئات المستقلة في العراق (دراسة مقارنة) أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية القانون جامعة بغداد سنة ٢٠١٥ م ، بالرغم من اهمية هذه الدراسة الا ان طابعها قانوني محض .

٣- علي نجيب حمزة ، النظام القانوني للهيئات المستقلة في غير المجال الاقتصادي (دراسة مقارنة) ، تركز الدراسة على طبيعة الهيئات البعيدة عن المجال الاقتصادي مع التركيز على ديوان الرقابة وهيئة النزاهة.

٤- مصدق عادل، محاضرات في الهيئات المستقلة في التشريع والقضاء العراقي دراسة تحليلية تبين النظرية والتطبيق ، تركز الدراسة على طبيعة التنظيرات بخصوص الهيئات المستقلة و قياس ذلك بطبيعة التطبيق على ارض الواقع.

المستودع الرقمي العراقي للاطاريح والرسائل الجامعية
www.iqdr.iq

٥- اما دراستنا التي نحن بصددها – الهيئات المستقلة واثرها على الدولة العراقية – فقد تناولنا فيها الموضوع من ناحية سياسية و قانونية واتسمت بالحيادية الى حد كبير في معالجة الموضوع، وحاولنا تجاوز الغوص في الجوانب التاريخية بالرغم من أهميتها الا اننا ركزنا اكثر على مستقبل هذه الهيئات و لا سيما أثرها في بناء الدولة العراقية وترسيخ الوحدة الوطنية وحماية حقوق الانسان .

حدود الدراسة :

تناولت الدراسة الهيئات المستقلة من حيث الزمان من بداية نشأتها بالنسبة للعراق ما بعد التغيير والرؤية المستقبلية ومن حيث المكان انصبت الدراسة على تجربة العراق بقدر مفصل بين عام ٢٠٠٣م ولغاية تاريخ اكمال الدراسة من عام ٢٠٢٠م.

هيكلية الدراسة .

قُسمَت الدراسة على خمسة فصول ، تم تقسيم الفصل الأول الى ثلاثة مباحث ، المبحث الأول للتعريف بالهيئات المستقلة والثاني لتاريخها اما الثالث فكان لانواع الهيئات المستقلة .

اما الفصل الثاني فكان تحت عنوان هيكلية الهيئات المستقلة في العراق واحتوى على اربعة مباحث الأول تناول المفوضية العليا لحقوق الانسان من حيث النشأة والتكوين واختيار الأعضاء والمبحث الثاني لمهام واختصاصات مفوضية حقوق الانسان اما المبحث الثالث فكان لالية اتخاذ القرارات في المفوضية ، والمبحث الرابع لطرق الطعن والاعتراض على قرارات المفوضية .

وجاء الفصل الثالث بعنوان المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة للترابط الوثيق بين الهيئتين في الكثير من انشطتهما في اربعة مباحث الأول لصلاحيات مفوضية الانتخابات والثاني لالية اتخاذ القرارات في المفوضية وطرق الاعتراض والطعن في القرارات اما المبحث الثالث فتم تخصيصه للهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة من حيث النشاة والتكوين ودوائرها التنفيذية فيما جاء المبحث الرابع لاختصاصات وصلاحيات هيئة المساءلة والعدالة وقراراتها وكيفية الاعتراض عليها.

المستودع الرقمي العراقي للاطاريح والرسائل الجامعية
www.iqdr.iq

اما الفصل الرابع وتحت عنوان معايير استقلال الهيئات المستقلة وأثرها في بناء الدولة العراقية والذي توزع على ثلاثة مباحث الأول تناول سمات وخصائص الهيئات المستقلة فيما تناول المبحث الثاني الهيئات المستقلة وتاثير جماعات الضغط والأحزاب السياسية وتناول المبحث الثالث الرقابة في الهيئات المستقلة .

وجاء الفصل الخامس بثلاثة مباحث الأول خصص للمفوضية العليا لحقوق الانسان واثرها على واقع ومستقبل الدولة العراقية وتناول المبحث الثاني المفوضية المستقلة للانتخابات وأثرها في واقع ومستقبل الدولة العراقية اما المبحث الثالث فتناول الهيئة الوطنية للمساءلة والعدالة وأثرها في واقع ومستقبل الدولة العراقية .

المستودع الرقمي العراقي
للأطاريح والرسائل الجامعية
www.iqdr.iq

الفصل الاول

الهيئات المستقلة دراسة في الماهية والمفاهيم

المبحث الأول : الهيئات المستقلة دراسة مفاهيمية .

المطلب الاول . مفهوم الهيئات المستقلة لغةً واصطلاحاً.

المطلب الثاني . لمحة تاريخية عن الهيئات المستقلة .

المبحث الثاني . الهيئات المستقلة في العراق بعد ٢٠٠٣ وأساسها التشريعي

المطلب الاول . نشأة الهيئات المستقلة في العصور الحديثة

المطلب الثاني . الهيئات المستقلة وأساسها التشريعي قبل وبعد ٢٠٠٣.

المبحث الثالث . أنواع الهيئات المستقلة

المطلب الاول . أنواع الهيئات المستقلة من حيث الاختصاص والعمل

المطلب الثاني . طبيعة الهيئات المستقلة من حيث المدة .

المستودع الرقمي العراقي
للاطاريح والرسائل الجامعية
www.iqdr.iq

الفصل الأول :

الهيئات المستقلة : دراسة في الماهية والمفهوم.

يعد موضوع الهيئات المستقلة من المواضيع المهمة في العراق المعاصر ، وتأتي اهميتها من الادوار التي تلعبه تلك الهيئات في واقع ومستقبل العراق لاسيما بعض الهيئات المهمة و المؤثرة ، فعلى سبيل المثال لا الحصر ، مثلت (مفوضية الانتخابات) عصب العملية السياسية ، ومثلت (هيئة النزاهة) المرتكز الرقابي في مكافحة الفساد الاداري و المالي ، مثلت (الهيئة العليا للمساءلة و العدالة) ، مرتكزا للعدالة الانتقالية ، وهنا لابد من التأكيد على انه بالرغم من ان الهيئات المستقلة وجدت منذ تأسيس الدولة العراقية الا أن بروزها و تعددها بشكل لافت ظهر بعد التغيير السياسي في العراق ما بعد ٢٠٠٣ .

وقبل الخوض في تفاصيل موضوع الهيئات المستقلة ، ونظراً لاختلاف معاني المصطلحات التخصصية وما يتبع ذلك من تباين في دلالاتها المفاهيمية وغياب الاتفاق بين الباحثين على حدودها ومدياتها ، تقتضي المنهجية العلمية تحديد مفهوم الهيئات المستقلة و تحديد اساسها التشريعي ، فضلا عن انواع تلك الهيئات من حيث التشكل و من حيث اختصاص العمل و طبيعة مدة عمل تلك الهيئات ، وهذا ما سيكون مدار البحث في هذا الفصل من خلال مباحثه الثلاث ، إذ خصص الأول منه لتناول مفهوم الهيئات المستقلة : دراسة مفاهيمية ، و سوف نتناول في المبحث الثاني الهيئات المستقلة في العراق ما بعد ٢٠٠٣ واساسها التشريعي ، إما المبحث الثالث فسيتضمن انواع الهيئات المستقلة في العراق وطبيعة تشكيلها و عملها ومدة العمل الموكله لها .

المستودع الرقمي العراقي للاطاريح والرسائل الجامعية
www.iqdr.iq